

دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2019/2010)

Taxing policy role in encouraging the foreign investment in Algeria, between the period of (2019/2010)

بن عربية شيراز^{1*}، ميلودي أم الخير^{2*}

¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)، ec.benarbia@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 2 (الجزائر)، omiloudi76@gmail.com

تاريخ القبول : 2021 / 12 / 30

تاريخ الاستلام: 2021 / 10 / 27

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الاستثمار الأجنبي و السياسة الضريبية في الجزائر، من خلال ربط العلاقة بينها، خاصة أن الدولة الجزائرية منذ فترة ليست ببعيدة لم تكن مطلعة على الاستثمار الأجنبي و بالتالي و جب دوما إعادة النظر في السياسة الضريبية التي تعتبر من اهم العوامل التي تساعد في التحكم المطلق في المستثمرين و منع وجود ثغرات و كذلك تشجيع الدول على الاستثمار من جهة أخرى و قد توصلنا إلى أن للسياسة الضريبية عدة أدوات تتحكم في خلق بيئة استثمارية جيدة، و المتمثلة في معدلات الضرائب و سياسات الإعفاءات و التحفيزات الضريبية

الكلمات المفتاحية السياسة الضريبية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ المستثمرين ؛ التحفيزات الضريبية

تصنيف Jel: H22,E22,H2

Abstract:

This study is aiming to highlight the foreign investment and the tax policy in Algeria by making a relation between them, specially that the Algerian government wasn't well aware of the foreign investment, there fore it was mandatory to review the tax policy which is considered as one of the key factor in controlling the investors and prevent any gaps, as well as encouraging countries to invest. We have concluded that the taxing policy has several means that controls creating a good investing environment, such as tax rate, Tax exemption and tax stimulus

Keywords : tax policy; foreign investment ; investors ; tax stimulus

Jel classification code : H22,E22,H2

1- مقدمة:

تعتبر الجزائر من اهم الدول التي عرفت في العشرينية الأخيرة تقدما هاما ، و فتحت أبوابها لدول العالم بعد الانقراض من نكسة الأزمة في فترة التسعينيات بالإضافة إلى انه في بداية القرن الواحد و العشرين

استعانت الجزائر بأهم مصادرها وهي البترول في محاولة للسحب و جذب الاستثمارات الأجنبي نحو الجزائر .

و رغم كل هذا كان لابد من التدخل في اختيار الاستثمار، و تقليصه و جعله أوسع من مجال إلى مجال آخر و ذلك حسب الحاجة، خاصة أن الجزائر لم تنفتح بطريق مباشرة و إنما كان كل هذا بالاعتماد على مبدأ الحبطة و الحذر لقلّة الخبرة خاصة من الناحية الجبائية.

و في سياق الحديث على الجبائية و الضرائب، في إطار الاستثمار الأجنبي و يجب التحدث عن أهم العناصر المتحركة في الوضع الاقتصادي المتمثلة في السياسة الضريبية حيث أنها مجموع الضرائب التي تساهم توجيه الاستثمار عامة و الأجنبي خاصة فمن خلالها يتم إما فرض ضوابط صارمة أو فتح المجال كما ذكرنا سابقا. و من هنا تتضح إشكالية الورقة البحثية كما يلي :

إلى أي مدى يمكن للسياسة الضريبية ان تساهم في جلب و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية :

- ما طبيعة العلاقة بين كل من السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف تسمح السياسة الضريبية بتحقيق استقرار ضريبي للمستثمرين الأجانب ؟

الفرضيات :

- يمكن أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية بحيث كلما كانت السياسة الضريبية فعالة جعلت من البيئة الاستثمارية قوية
- ربما يمكن أن تكون وفق النشاط الاقتصادي في الدولة ونمط السياسات المعتمدة من طرف الدولة

2- مفاهيم عامة حول السياسة الضريبية

تعددت التعاريف و اختلفت حول السياسة الضريبية من باحث إلى آخر نذكر أهمها :

2-1- مفهوم السياسة الضريبية :

تعرف السياسة الضريبية أنها : " مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع". (سعيد و اخرون، 2004، صفحة 10)

عرفها سمير محمد عبد العزيز أنها : "مجموعة القرارات المأخوذة لإنشاء تنظيم وتطبيق الاقتطاعات الجبائية الموافقة لأهداف السلطات العامة وعليه تساعد على التطور بطرق مختلفة ولا سيما توفير الموارد المالية اللازمة، تشجيع العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي". (العزيز، 1993، صفحة 159)

تعرف كذلك على أنها: " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى". (المجيد، 2005، صفحة 139)

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن السياسة الضريبية ماهي إلا مجموعة من التدابير والإجراءات تضعها الدولة لتوجيه الوضع الاقتصادي والاجتماعي عن طريق المصادر الضريبية

2-2- مميزات السياسة الضريبية:

- تتسم السياسة الضريبية بمجموعة من المميزات نذكرها في النقاط التالية :
- تعتمد السياسة الضريبية على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها
 - مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط
 - جزء من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع تسعى لتحقيق أهدافها (الحجازي، 2001، صفحة 8)

2-3- أهداف السياسة الضريبية :

تعتبر الضرائب ركيزة أساسية تعتمد عليها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة والمتمثلة في الأهداف الاقتصادية والمالية الاجتماعية

2-3-1 الأهداف الاقتصادية:

تسعى الدولة جاهدة من خلال سياستها الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية حسب أهميتها وأولويتها عن طريق :

- تشجيع الاستثمار في مجال معين والتقليل منه في مجال آخر، عن طريق النسب الضريبية ونظام الإعفاءات والتخفيضات الجبائية
- رفع المعدلات الضريبية للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار لتوجيه هذا الأخير إلى المجالات التي تخدم الاقتصاد
- معالجة الأزمات المتمثلة ف الركود الاقتصادي والكساد بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية عن طريق استخدام الضرائب لتوجيه السياسة الاقتصادية.

2-3-2 الأهداف المالية :

تعاني معظم دول العالم الثالث من عجز في ميزانيتها بسبب الأعباء التي تقع على كاهلها من تعليم وامن وصحة والعديد من الخدمات الاجتماعية الأخرى من جهة، وعدم قدرتها على طبع العملة أو الاقتراض من خلال الأسواق المالية التي ليس لها وجود أصلا من جهة أخرى، هذا ما يجعلها تعتمد على الحصيلة الضريبية كمورد مالي لاغني عنه لمواجهة الأزمات المالية

2-3-3 الأهداف الاجتماعية:

تعمل الدول على وضع خطط واستراتيجيات لتقويم معظم الاختلالات الاجتماعية كالفقر والبطالة والهشاشة، من هذه الاستراتيجيات نجد السياسة الضريبية التي تسعى لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والقضاء على الطبقة في المجتمع (رضا، 2014، صفحة 504)

2-4- أدوات السياسة الضريبية :

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات نذكرها فيما يلي:

2-4-1- التخفيضات الضريبية:

تتمثل في إخضاع المكلف إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة مقابل الالتزام ببعض الشروط .

2-4-2- الإعفاء الضريبي:

ينقسم الإعفاء الضريبي إلى نوعان من الإعفاءات، إما إعفاءات دائمة وإعفاءات مؤقتة كمايلي:
الإعفاءات الدائمة تمنح هذه الإعفاءات حسب أهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في أنها إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء دائما.
الإعفاءات المؤقتة: هو إسقاط لحق الدولة في مال لمكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع عادة ما تكون في بداية النشاط

2-4-3- نظام الاهتلاك:

يعبر نظام الاهتلاك عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الامتلاك، وي طرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك

2-4-4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

تشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك لتآكل رأس مال المؤسسة . (المجيد، 2005، الصفحات 172-173)

2-4-5- الاتفاقيات والمعاهدات الجبائية الدولية :

تعتبر الاتفاقيات الجبائية الدولية أداة قانونية فعالة، ظهرت لمعالجة ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي نظرا لعدم إمكانية معالجته بطريقة فردية، من خلال تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة بموجب قانونها، و التنازل عن جزء من إيراداتها الجبائية، غير أن هذه الطريقة تعتبر بمثابة تضحية من طرف واحد و بدون مقابل، نظرا لاحتفاظ باقي الدول بكامل حقها في فرض الضريبة، غالبا ما ترى الدول أنه من أجل تقديم ذلك التنازل لا بد أن تحظى بمعاملة بالمثل، الشيء الذي لا يتحقق في أغلب الأحيان، هذا ما أدى إلى ظهور الاتفاقيات والمعاهدات الجبائية الدولية بحيث يمكن من خلالها لدولتين أو أكثر التفاوض و الاتفاق لتفادي مشكلة الازدواج الضريبي، من خلال تحديد مجال الاختصاص الضريبي لكل دولة متعاقدة، و تبادل المعلومات الضريبية حول المكلفين بين الدول المتعاقدة

3- الاستثمار الأجنبي المباشر :

سنتطرق للتعريف المختلفة للاستثمار مع ذكر أهميته واهم محدداته فيما يلي:

3-1- مفاهيم مختلفة للاستثمار

تختلف التعاريف بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر وبالتطرق إليهما يجب أولا تقديم تعريف مبسط للاستثمار كمايلي:

عرفه موسى بودهان بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع الحاجات الاقتصادية". (بودهان، 2006، صفحة 10)

ينقسم الاستثمار إلى نوعان إما استثمار مباشر أو استثمار غير مباشر

يكون الاستثمار مباشرا "عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الاستثمارية (معدات ، آلات الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأس مالية كشركات

المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها". (عباس، 2007، صفحة 36)

الاستثمار غير المباشر" يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، إما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة

حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة، إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، ما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا". (عباس، 2007، صفحة 36)

3-2- التعريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: "تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية و أو ممارسة السيطرة أو تأثير كبير على إدارة الشركة الأجنبية". (ابو قحف، 1989، صفحة 13)

ينطوي على: "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل

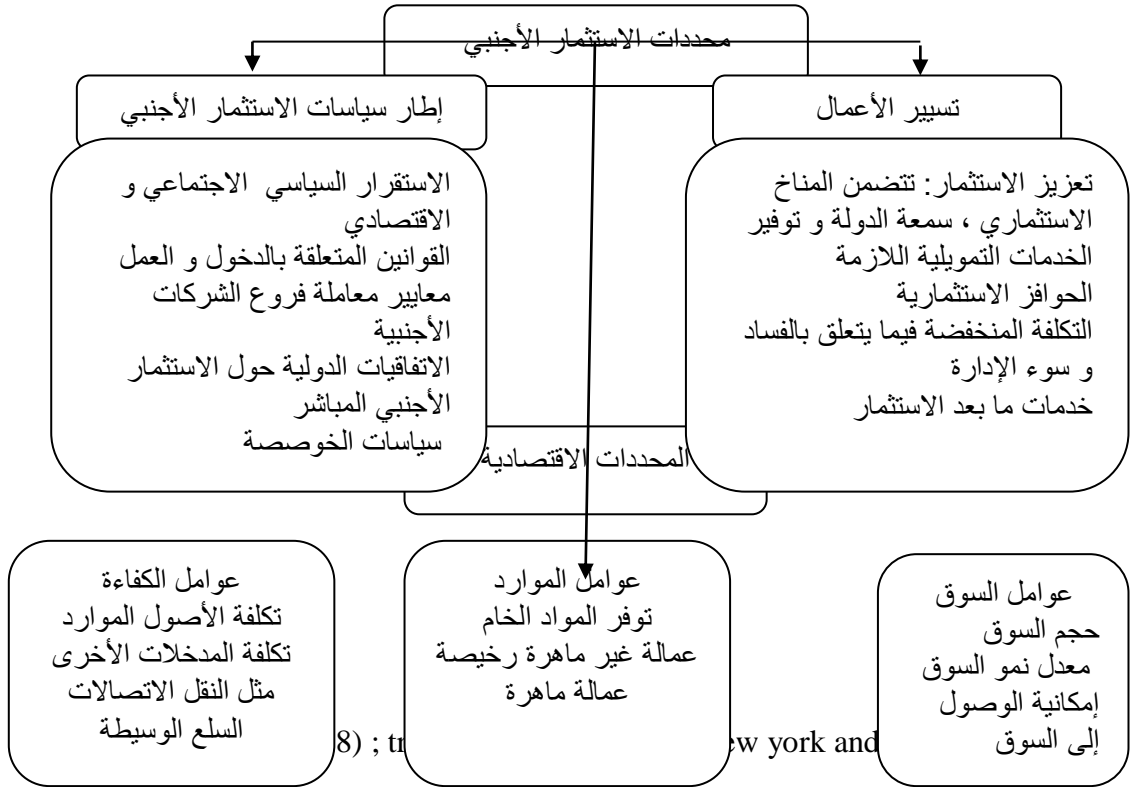
كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة". تعرفه المنظمة العالمية للتجارة: "ذلك النشاط الذي يقوم بت المستثمر المقيم في بلد ما بلد أصلي والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى دول مضيفة وذلك مع نية تسييرها". (بوجمعة، 2007، صفحة 19)

3-3- أهمية الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر على انه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية و الإدارية، كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على انه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية. (عبد العزيز، 2005، صفحة 31)

4-3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي مجموعة من المحددات متعلقة بالمستثمر والبلد المضيف نوضح أهمها في الشكل التالي :

الشكل (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



ان عدم قبول اي استثمارات لا تكون نتيجتها ايجابية حيث ان المستثمر يستفيد اكثر واكبر مما تستفيد البلد المضيف للاستثمار وهنا يجب اختيار الاستثمار في القطاعات الضعيفة والتي يوجد فيها نقص لسد هذه الفجوة بين القطاعات المختلفة مثلا الاستثمار في قطاع الاستخراج كاستخراج النفط والصناعات الكيماوية التي لها مورد عالي للبلد المضيف للاستثمار.

3-4-1- من مزايا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف:

- تحفيز المنافسة في السوق المحلية ويدفع بالشركات الوطنية إلى تطوير قدراتها الإنتاجية
- تأمين الحصول على موارد ضريبية من أرباح الشركات الأجنبية العاملة في السوق المحلية
- يساهم في تدريب العاملين وتأهيلهم على اكتساب مهارات في ادارة مشروعات الأعمال الجديدة ، وبالتالي تنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة

3-4-2- من معوقات جذب الاستثمار الأجنبي:

- التكلفة: إن ارتفاع أو زيادة تكلفة الإنتاج يعيق الاستثمار
- نقص الخبرة العلمية بسبب نقص كفاءة اليد العاملة

- الضرائب: إن ارتفاع معدلات الضرائب وتعددتها والازدواج الضريبي، عدم وضوح القوانين واللوائح الضريبية (عدم توفر الاستقرار الضريبي)
- التمويل: ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى قلة فرص التمويل
- البيروقراطية: انتشار الفساد الإداري كالرشوة وكذلك بطئ الإجراءات وتعقدها

من خلال ما سبق، نلاحظ انه لتصحيح كل الاختلالات سالفة الذكر التي تؤدي إلى تدهور النظام الاقتصادي، يجب الوصول إلى نظام جبائي فعال للحد أو التقليل من الضرائب التي أصبحت عملية جباية للأموال من المستثمرين والمواطنين التي أرهقت كاهلهم نظرا لعدم تمكنهم من تحمل الزيادة في نسب الضرائب. (ارشيد الخرابشة، 2020، الصفحات 154-155)

4- دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار:

لاشك أن أي بلد بحاجة ملحة لجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير مناخ استثماري ملائم وتلجأ الدول إلى العديد من الإجراءات لتحقيق مختلف أهدافها كتحرير التجارة الخارجية والمساواة بين المستثمرين الأجنبي والمحلي، وكذلك فإن النظام والتشريعات الضريبية من شأنها العمل على جذب المزيد من المستثمرين ودفع عجلة الإنتاج، من خلال ما يعرف بالحوافز الضريبية وتحقيق الاستقرار في التشريع الضريبي. (محمود، 2014، الصفحات 17-18)

يمكن حصر وظائف السياسة المالية في ثلاثة نقاط: (sustainability & funding, 2019)

- وظيفة مالية: تتمثل في تحقيق إيراد مالي ولكن يجب أن نبتعد عن الإجحاف في تحقيق هذا الهدف حتى لا تتحول الضرائب إلى أعباء على المواطنين، والذي يغفل عن هموم المجتمع.
- وظيفة تصحيحية: تتمثل في تصحيح الاختلالات الناجمة عن الأداء التلقائي للاقتصاد عبر قوى السوق وهناك نوعان من الاختلالات:

الاختلال في نمط استخدام قوى الإنتاج وهو يترك بعض المناطق أقل تطورا او يترك قطاعات حيوية للنشاط الاقتصادي أو ينتج خدمات ضرورية وأخرى ضارة
الاختلال في توزيع ليدخل بصورة غير متساوية بين طبقات المجتمع او تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي

- وظيفة تنموية:

دور السياسة الضريبية بصفة عامة و النظام الضريبي بصفة خاصة في جذب الاستثمارات التي تعمل على توفير فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يجذب المستثمرين الى الدول التي يكون بها نظام ضريبي مبسط دون مغالاة، من حيث الهيكل والإجراءات الضريبية المستخدمة، فضلا عن اللوائح التنفيذية الواضحة.

5-دراسة حالة :

بعد تطرقنا للجانب النظري لكل من السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي سنتناول في هذا الجزء الجانب التطبيقي قياس حجم الاستثمار الأجنبي بمجموعة من المتغيرات المتمثلة في قيمة الصادرات وقيمة الواردات والميزان التجاري خلال فترة (2010/2019) عن طريق تحليل مجموعة من الإحصائيات لتبيين العلاقة بين مختلف المتغيرات والوقوف عند كل المشاكل والأسباب وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها .

الجدول (1) : تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 2010-2019

الاستثمار الأجنبي المباشر	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	الميزان التجاري	السنوات
2638607034	82034752287	49096310473	32938441814	2010
2746930734	48533809828	49331042818	-797232936	2011
2300369124	61975405318	50654732073	11320673245	2012
2571237025	77581299983	57211586843	20369713140	2013
1500402453	77123007377	59483010473	17639996905	2014
1691886708	69659422390	63767462869	5891959520	2015
1504685496	65185667233	68285838618	-3100171385	2016
-587314396	61224726528	71563773952	-10339048192	2017
-585172864	56759676928	75314493850	-18554817331	2018
-1230208032	52294627328	79065213747	-26770586470	2019

المصدر: (www.banque mondiale.org)

يوضح الجدول أعلاه قيمة الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2010 إلى 2019) بالأخذ بعين الاعتبار الميزان التجاري و الصادرات و الواردات ونسب الضرائب لإظهار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و السياسة الضريبية

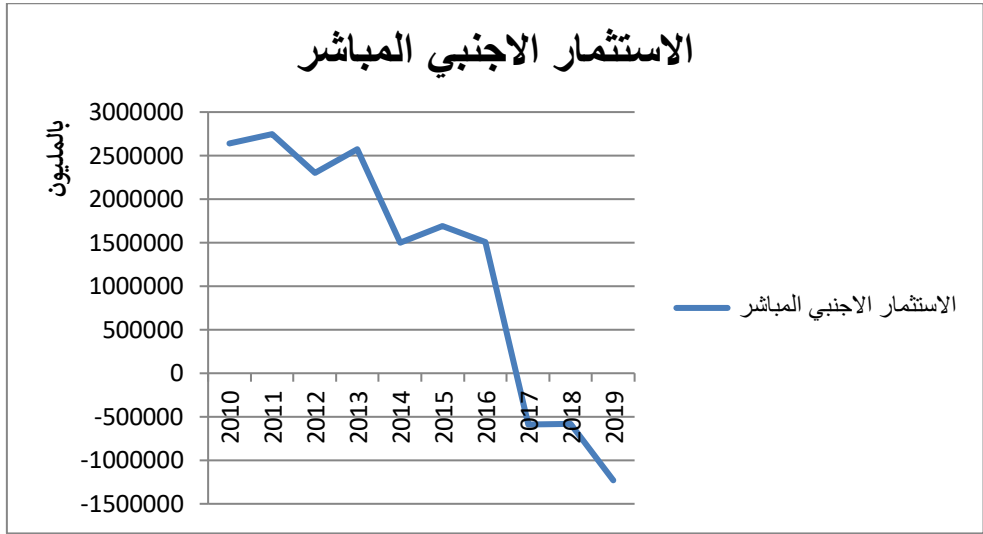
(من سنة 2010 إلى غاية 2015) نلاحظ من الجدول أعلاه تدبب في قيم الاستثمار الأجنبي(من 2.63

مليار إلى 1.5 مليار) مقابل قيم الميزان التجاري

من سنة 2015 إلى غاية 2019) نلاحظ تراجع مستمر وذلك في قيم الميزان التجاري والاستثمار

الأجنبي إلى العجز مقابل نقص في قيمة الصادرات إلى الخارج

الشكل (1) : تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 2010-2019



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) من خلال المنحنى والجدول أعلاه يتضح تأثير القرارات المتعلقة بالسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد التعديلات الضريبية (انتهاج الجزائر لسياسة ضريبية أقرت فيها رفع بعض الضرائب مما أدى إلى ارتفاع الواردات و انقلاب الميزان التجاري للعجز بسبب الأزمة البترولية التي وقعت آنذاك) التي أدت إلى النفور من الاستثمار الأجنبي، ففي سنة 2015 تم تقديم مجموعة من الإصلاحات الضريبية أقر بها المشرع الجزائري للتعديل في القوانين دون مراعاة الاستثمار الأجنبي حيث انه في نطاق بحثنا اتضح انه من بين الأمور التي آلت إلى ضعف الاستثمار الأجنبي هي :

- عدم وجود استقرار ضريبي يسمح للمستثمرين بضمان قيم ومعدلات الضرائب في بلد معين
- ضعف الاتفاقيات والمعاهدات الجبائية الدولية في مواجهة الازدواج الضريبي الدولي والغش والتهرب الضريبي الدولي لبعض من الأسباب منها الجنات الضريبية
- مكاتب الربط بعد 2015

مكاتب الربط ، يمكن أن تكون التعقيدات في الملف سببا شائعا يجعل المستثمر ينفّر من الاستثمار الأجنبي المباشر

- إجراءات فتحه بعد قانون المالية 2015 التي ظهرت في الجريدة الرسمية العدد 62 في مادته 7
- طلب موضح موجه إلى وزارة التجارة
- المديرية العامة لضبط النشاطات و تنظيمها
- استمارة استعلامات مقدمة من طرف المصالح المعنية بوزارة التجارة، مصادق عليها من طرف مؤسسة رسمية للبلد الأصلي
- شهادة إثبات فتح حساب CEDAC لدى بنك أولي
- شهادة إثبات إيداع مبلغ ضمان و قدره \$ US20.000 عشرون ألف دولار أمريكي لدى بنك أولي

- وصل الخاص بتسديد لدى قابض الضرائب المختلفة لحق التسجيل مبلغ وقدره 100.000 دج مئة الف دينار جزائري، و هذا طبقاً لأحكام المادة 16 من القانون رقم 01.21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية ل 2002
- نسخة من العقد التأسيسي للشركة الأم
- قرار تعيين مدير مكتب الربط، سيرته الذاتية و نسخة عن جواز سفره
- عقد إيجار يثبت وجود محل يأوي مكتب الربط في الجزائر ذو مدة لا تقل عن أربعة و عشرين 24 شهرا

6- الخاتمة:

في ختام بحثنا يمكن القول انه من خلال الإحصائيات والنتائج المتوصل إليها لم يرقى الاستثمار الأجنبي إلى ما هو مأمول، خاصة و انه يعتبر عنصر فعال في تحقيق عدة أهداف و لو من بعيد كفتح مناصب شغل و القضاء على البطالة و رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في سبيل خلق بيئة استثمارية جيدة وفعالة عن طريق أداة من أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت دون المأمول، فجميع المؤشرات التي حاولنا من خلالها الوقوف على مدى فعالية الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار قادت إلى الحكم على أن الإجراءات التي تضمنتها هذه السياسة بالفشل لبلوغ الأهداف المرسومة والمسطرة من طرف الدولة .

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع : دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2010/2019) توصلنا إلى ما يلي:

أهم النتائج:

- لا بد من إعطاء أهمية لدراسة الإعفاءات الممنوحة من طرف القانون الضريبي وقوانين تشجيع الاستثمار
- الاعتماد على العوامل الأخرى غير الضريبية التي تساعد في خلق بيئة استثمارية
- السياسة الضريبية لا تعتمد على فرض ضرائب وتحصيلها كوسيلة وحيدة لتحقيق أغراضها، وإنما تعتمد على أسلوب الحوافز الضريبية كوسيلة لتوجيه الاقتصاد بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تزيد من فعالية السياسة الضريبية لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:
- ✓ دراسة الضمانات والامتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الأجانب وتوفير ظروف ملائمة لهم
 - ✓ وضع رقابة بصفة دائمة على الوكالات الوطنية التي تدعم الاستثمار
 - ✓ وجوب تسهيل مختلف التحويلات المالية والمعاملات التجارية المتعلقة بالاستثمار، بتحسين الأنظمة المصرفية والتجارية
 - ✓ تبسيط الإجراءات الضريبية والبعد عن التعقيدات المتعلقة بمجال الاستثمار الأجنبي والمحلي لتشجيع عملية الاستثمار

- ✓ تخفيض نسب الضرائب المفروضة على قطاع الاستثمار او محاولة تطبيق استقرار ضريبي لزيادة الإيرادات عن طريق جذب مستثمرين للبلد
- ✓ وضع إصلاحات ضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحقيق العدالة الضريبية من جهة والقضاء على التهرب الضريبي من جهة أخرى

7- المراجع :

➤ الكتب:

1. المرسي السيد الحجازي (2001) ، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر؛
2. رضا خلاصي(2014)، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر؛
3. سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون(2004)، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر؛
4. سمير محمد عبد العزيز (1993)، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر؛
5. عبد السلام ابو قحف (1989)، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية؛
6. عبد المجيد قدي (2005)المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛
7. علي عباس (2007) إدارة الأعمال الدولية ،دار الحامد، الأردن؛
8. محمد عبد العزيز عبد الله عبد (2005) الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن؛

➤ الأطروحات:

- بلال بو جمعة(2007) ، تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة، دراسة حالة الجزائر؛
- عبد ربه وجدي محمود(2014)، دور السياسة الضريبية المصرية في تفعيل وسائل مواجهة الازمة الاقتصادية دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية التجارة، القاهرة ، مصر

➤ المقالات:

- ارشيد الخرايشة فارس(2020)، اثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الاجنبية، دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية، المجلد09العدد25،2020/06/01، الجزائر؛

➤ مواقع الويب:

<https://www.sfegypt.com/1846#> (تم تفحصه : 15 / ماي / 2021).